السياسة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي

أ/ دالع وهيبة

Résumé :

La politique sécuritaire algérienne dans la région du sahel.

L'Algérie a pu dans l'ère du président bouteflika de jouer un rôle de leader dans la zone du sahel et par conséquent, elle devenait pendant une très longue période à la fois un axe et impulseur d'évènements.

La politique de l'Algérie dans le sahel est une politique constante qui se base sur la préservation de la sécurité de ses frontières avec les pays de la région et cela constitue une partie de la sécurité nationale qui est liée étroitement avec la garde des frontières et en vue d'atteindre cet objectif légitime l'Algérie s'est attelée à endiguer les crises existantes dans la région.

Ces crises qu'avait connue la région du sahel se sont transformées comme une menace directe pour la sécurité nationale de l'Algérie qui a lutté à faire face aux politiques occidentales dont certaines parmi elles constituaient un obstacle devant le système sécuritaire confectionné par l'Algérie en partenariat avec les pays de la région.

Avec quelle mesure peut-on juger la réussite ou l'échec de l'approche sécuritaire algérienne envers la région du sahel africain visant à instaurer la sécurité et la stabilité à l'intérieur et à l'extérieur de l'Algérie ?

Pour répondre à cette problématique, on a posé deux hypothèses principales :

- La propagation des menaces et périls sécuritaires en atteignant les frontières algériennes

a accru la mobilisation de son appareil diplomatique dans la région du sahel.

- La multiplication et la diversité des intérêts internationaux et régionaux limitent l'efficacité du rôle de la politique sécuritaire de l'Algérie dans la résolution des crises du sahel.

Afin d'étudier ce sujet, on a procédé premièrement par la définition des principes de la politique sécuritaire algérienne au sahel pour comprendre la stratégie adoptée par l'Algérie dans la région en question.

En deuxième lieu, on a entamé l'étude du principal dispositif visant de mettre en valeur la politique sécuritaire algérienne dans la région sahélien , représenté par le mécanisme de partenariat et de coordination sécuritaires qui s'appuie essentiellement sur le renforcement des capacités sécuritaires algériennes (la sécurité intérieur) ,ensuite , le passage à la concrétisation et l'édification de la sécurité régionale et par ricochet la sécurité internationale ,et ce, par le biais d'un ensemble de mesures diverses : rencontres et accords sécuritaires ,aussi, manouvres et actions sécuritaires bilatérales et multilatérales .

L'objectif principal visé derrière ces actions, c'est tenter de trouver des solutions aux crises et aux problèmes sécuritaires se trouvant dans la région du sahel afin de limiter ses répercussions désastreux sur les pays voisins notamment l'Algérie.

مقدمة:

استطاعت الجزائر في عهد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة أن تقوم بدور قيادي في منطقة الساحل الإفريقي وأن تصبح لفترة طويلة محورا للأحداث ومحركا لها، وسياسة الجزائر في المنطقة هي سياسة دائمة وثابتة تقوم على أساس الحفاظ على أمن حدودها مع دول المنطقة كجزء من حماية أمنها القومي المرتبط بتحصين الحدود، ولذلك سعت الجزائر إلى احتواء الأزمات المنتشرة في المنطقة، والتي أصبحت تشكل تهديدا مباشرا لأمنها القومي، كما سعت إلى مواجهة السياسات الغربية التي باتت بعضها تشكل عائقا أمام المنظومة الأمنية التي بنتها الجزائر بالاشتراك مع دول المنطقة، فما مدى نجاح المقاربة الأمنية الجزائرية اتجاه منطقة الساحل الإفريقي في تحقيق الأمن والإستقرار داخل وخارج الحدود الجزائرية؟

مبادئ السياسة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي:

ترتكز السياسة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي على مجموعة من المبادئ المستمدة من مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية، وأهمها مبدأ احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وأولوية التحرك الدبلوماسي ضمن الجماعة العربية أو الإفريقية في حل المشاكل الإقليمية مع الأخذ بعين الاعتبار سياسة حسن الجوار، وتعد هذه المبادئ مداخل أساسية لفهم العلاقات الدبلوماسية الجزائرية، حيث كانت الدولة الجزائرية على مدار تاريخها السياسي تبرر سلوكها الخارجي انطلاقا من الثوابت الدستورية والقانونية.

1-رفض التدخل الأجنبي:

تستمد السياسة الأمنية الجزائرية توجهها العام من المبادئ العامة للسياسة الخارجية الجزائرية المرتكزة أساسا على عدم التدخل في شؤون الآخرين، حيث ظل هذا المبدأ من ثوابت السياسة الخارجية الجزائرية، كما ظلت الجزائر تبرر من منطلقه رفضها لأي تدخل

أجنبي في الشؤون الداخلية للدول بما فيها دول الساحل الإفريقى التى ترتبط بها تاريخيا وجغرافيا، لاقتناعها بأن التدخل الأجنبي يغذي الأزمات ولا يجد لها حلا، الأمر الذي جعلها ترفضه بشدة خاصة وأن تجربة الاستعمار التى عاشتها جعلها تتمسك بمبدأ عدم التدخل في شؤون الدول الداخلية تحت أي شكل من الأشكال، لأنها ترى في ذلك نوع جديد من أنواع الاستعمار، وهو ما ظهر في الموقف الجزائرى اتجاه الأزمة الليبية التي كان تأثيرها كبير على منطقة الساحل الإفريقى، لأن الحالة الليبية تمثل أبرز خطوط التماس في العلاقات بين دول المنطقة بما فيها الجزائر.

فقد مهد التدخل الأجنبى في ليبيا الطريق أمام التدخل في شؤون دول الجوار، كما حدث في مالى وذلك تحت عدة مسميات الغرض منها تحقيق المصالح الأوروبية والأمريكية في المنطقة خاصة ما يتعلق بخطوط النفط والغاز الإفريقي الممتدة من ليبيا إلى تشاد، ثم الكاميرون ونيجيريا، كما أدى التدخل الأجنبى في ليبيا إلى تقوية تنظيم القاعدة، من خلال تسرب مختلف الأسلحة إلى عناصر التنظيمات الإرهابية[1]، وعلى أساس كل هذا ترفض الجزائر التدخل العسكرى الأجنبى المباشر باعتبار أن ذلك سيوفر غطاءا دينيا وإيديولوجيا لعناصر التنظيمات الإرهابية، خاصة وأن سكان المنطقة يدينون بالإسلام، ولن يتسامحوا مع أى وجود غربى يذكرهم بالماضى الاستعماري أو بواقع أفغانستان والعراق، وبذلك فإن المقاربة الجزائرية فيما يتعلق باستراتيجية مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقى تقوم على أساس الطابع المحلي، لأن الحلول المطبقة في أفغانستان لا يمكن أن تطبق بالضرورة على دول منطقة الساحل، رافضة بذلك التدخل الأجنبى في الشأن الداخلي لدول المنطقة، ومفضلة بالمقابل أسلوب المساعدة التقنية من قبل الدول الكبرى في التصدى للظاهرة الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي.

والموقف الجزائري من التدخل العسكري له ركائز قانونية ودستورية تحدد المهام الأساسية لأجهزة الأمن الجزائرية التي تنحصر في حماية وصون سيادة الدولة وحدودها ورفض توظيف قدراتها العسكرية خارج الحدود، والمشاركة في أى حرب دولية مهما كانت مبرراتها، وذلك بالرغم من سعي الأطراف الدولية إلى إشراك الجزائر عسكريا في الحرب الدولية على الإرهاب باللعب على ورقة مكافحة الإرهاب، باعتبار أن الجزائر من أكثر الدول تضررا من هذه الظاهرة، كما أن له أبعاد تاريخية لأن الآثار التي خلفها الإستعمار الفرنسي مازالت راسخة في ذاكرة الجزائريين وانطلاقا منها بنيت الشخصية الجزائرية على رفض التدخل الأجنبى وبالخصوص التدخل الفرنسي[2].

وبذلك تتبنى الجزائر مقاربة أمنية متعددة الأبعاد لمواجهة التهديدات الأمنية الآتية من منطقة الساحل الإفريقي، وانطلاقا منها رفضت المشاركة في الحرب على شمال مالى بعد إعلان انفصالها عن دولة مالى من قبل قبائل التوارق وبعض الجماعات المسلحة كحركة أنصار الدين، وجماعة التوحيد والجهاد، ودعت إلى ضرورة تغليب الحل السياسى الذى يحفظ الوحدة الوطنية والسلامة الترابية لمالي، وذلك في بيان لوزارة الخارجية الجزائرية على خلفية المباحثات التى جمعت وزير الخارجية الجزائرية "مراد مدلسى" مع وزير الدولة وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي المالي "ساديو لمين سوو" في الجزائر يوم 2 جويلية 2012[3]، لأن الجزائر تدرك بأن قيام أي حرب في منطقة الساحل الإفريقي ستكون مكلفة لها، لأنها ستتحمل أعباءها بشكل كبير، خاصة مع توقع نزوح ألاف اللاجئين، وانتشار غير مسبوق للسلاح على حدودها الجنوبية التي يصعب مراقبتها.

وبذلك ترفض الجزائر المقاربة الأمنية الدولية التى تهدف إلى تحقيق الأمن في منطقة الساحل الإفريقي عبر التدخل الأجنبي، حيث تتعارض مع فرنسا التي

تتبنى هذه المقاربة، وظهر التعارض بين الطرفين في أزمة مالى الأخيرة، عندما قررت فرنسا بدأ العمليات العسكرية ضد الجماعات الإرهابية وهو ما ساهم في تعقيد العملية العسكرية في مالي خاصة في ظل تسجيل انتهاكات لحقوق الإنسان والقيام بأعمال عنصرية ضد القبائل العربية وجماعات الطوارق، مما فاقم من مشاكل المنطقة، كما كانت لهذه الحرب تداعيات خطيرة على الجزائر منها إختراق الحدود من قبل التنظيمات الإرهابية خصوصا بعد تدهور الأوضاع الأمنية في مالى بمدن شمالها المطلة على مدينتى تيمياوين وبرج باجي مختار الجزائرتين، حيث يؤكد خبراء عسكريون أن طريقة القتال التى انتهجتها القوات الفرنسية نقلت الحرب إلى مناطق قريبة جدا من الحدود الجنوبية للجزائر[4]، وقد كان الهجوم على القاعدة الغازية بتيقنتورين في عين أمناس ولاية إليزى، أول ضريبة تدفعها الجزائر جراء الحرب على مالى، وهذا ما يفسر تمسكها الدائم بمقاربتها الأمنية المبنية على عدم التدخل العسكرى في مالى وتغليب الحلول السلمية القائمة على الحوار.

ولذلك رفضت الجزائر المشاركة في التدخل الأجنبى في مالى في جانفى 2013 بالرغم من الضغوطات الأجنبية عليها بعد زيارة وزيرة الخارجية الأمريكية إلى الجزائر في 29 أكتوبر 2012، في محاولة لإقناع الجزائر بالمشاركة في التخطيط العسكري للحرب، بالإضافة إلى زيارة "كاترين أشتون" **رئيسة مفوضية السياسة الخارجية في الإتحاد الأوروبى** في 6 نوفمبر 2012 التى تدخل في سياق سعى الإتحاد الأوروبي لأن يكون له موضع قدم هو الآخر في منطقة الساحل الإفريقى، لأن أوروبا تعتبر المنطقة حدودا أمنية لها بسبب القرب الجغرافي، حيث تقوم إستراتيجية الإتحاد الأوروبي في الساحل الإفريقي على ضرورة احتواء أزماته المتفاقمة، بما فيها ظاهرة الإرهاب الناتجة عن ضعف التنمية الاقتصادية وهشاشة مؤسسات الدولة التي عملت على إيجاد بيئة خصبة لانتشار الإرهاب والجريمة المنظمة، وهي المخاطر التي باتت تهدد أمن أوروبا بشكل مباشر[5]، كما تدخل زيارة فرانسوا هولند إلى الجزائر في نوفمبر 2012 في نفس الإطار، وهي تليين الموقف الجزائري اتجاه الأزمة خاصة فيما يتعلق بالتدخل الأجنبي.

لكن بالرغم من الرفض الجزائري للمشاركة العسكرية في مالى إلا أن الجزائر اضطرت إلى فتح مجالها الجوي أمام المقاتلات الفرنسية حتى لا تظهر السياسة الجزائرية أنها معطلة للجهود الدولية في مكافحة الإرهاب، خاصة وأن التدخل العسكرى الفرنسي في مالي جاء عبر قرار أممي من خلال اللائحة الأممية رقم 2085 التى تضمنت التحضير لعمل عسكرى وإرسال قوة افريقية، وقبلها اللائحة رقم 2071 التي حددت مدة 45 يوم لتقديم مخطط التدخل في شمال مالى، والتى اعتبرتها الجزائر ايجابية كونها تشمل المقاربات المطروحة وتتضمن كثير من العناصر التي ارتكزت عليها المقاربة الجزائرية، حيث أكدت اللائحة على عناصر التسوية السياسية الى جانب الاعداد للتدخل العسكري كما اشترطت على الجماعات المتمردة قطع كل علاقة لها بالحركات الارهابية المرتبطة بها[6].

ويتبين لنا أن التفاعلات الإقليمية هي التي فرضت على الجزائر فتح المجال الجوى بالرغم من معارضة بعض القوى الداخلية، وبالرغم من الضريبة التى قد تدفعها الجزائر من خلال الزج بها بطريقة غير مباشرة في هذه الحرب بجعلها مستهدفة من قبل التنظيمات الإرهابية، ومن بين هذه التفاعلات قضية الصحراء الغربية، ففي حال رفض الجزائر فتح مجالها الجوي مقابل التسهيلات المغربية لذلك، فإن الجزائر قد تفقد جزء من الدعم الدولي لصالح الطرف المغربي في قضية الصحراء الغربية خاصة وأن المغرب توصف من الحكومة الفرنسية بالشريك الموثوق به خاصة وأنها صوتت لصالح إرسال قوات لمالي وسمحت بمرور الطائرات الفرنسية عبر مجالها الجوي، وهذه الوقائع

تظهر نوع من التذبذب في السياسة الخارجية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الإفريقي.

وتعتبر الجزائر أن الأمن في منطقة الساحل الإفريقى هو مسؤولية دول المنطقة وهى لا تقبل أن تقوم الدول الغربية بدور قيادي مباشر فيها، لذلك سعت جاهدة لقطع الطريق أمام أي تدخل أجنبى في منطقة الساحل الإفريقى تحت أى مبررات بما فيها مبرر مكافحة الإرهاب، حيث أكدت على رفضها القطعي لأن تكون أراضيها مقرا لقاعدة أفريكوم، كما رفضت السماح لطائرات دون طيار بعيدة المدى فرنسية وأمريكية بالتحليق فوق مناطق بأقصى جنوبها قرب الحدود مع ليبيا وموريتانيا ومالى والنيجر بهدف منع استفزاز تنظيم القاعدة، لأن فتح المجال الجوى الجزائري أمام الطائرات الأمريكية بدون طيار قد يُدخل الجزائر في المستنقع الأفغاني[7].

وقد أشارت التقارير الأمنية إلى أن الطائرات دون طيار الأمريكية كانت تنطلق من ثلاث قواعد من ليبيا، أما الطائرات الفرنسية فكانت تنطلق من قاعدة في ليبيا وأخرى في تشاد، وقد حال الرفض الجزائرى دون تدخل وكالة المخابرات بشكل مباشر لضرب الأهداف الحيوية وقيادات فرع القاعدة المغاربى في الساحل، وفي المقابل قررت الجزائر تكثيف المراقبة الجوية للمنطقة بوسائل وزارة الدفاع الوطنى[8]، وفي هذا الإطار دعى الرئيس الجزائرى عبد العزيز بوتفليقة دول الساحل الإفريقيإلى تأمين الحدود من مخاطر الإرهاب وتهريب السلاح والهجرة السرية، بعيدا عن الوصاية الخارجية.

2-تجريم دفع الفدية:

لقد كان الموقف الرسمي للجزائر ثابتا بخصوص دفع الفدية للجماعات الإرهابية مقابل الإفراج عن الرهائن المختطفين وهو الرفض القطعى والتام ذلك أن الحصول على الفدية يتيح لهذه الجماعات توفير موارد مالية لشراء الأسلحة وتنفيذ عملياتها الإرهابية خاصة في الجزائر وموريتانيا، وهذا ما دفع بالجزائر إلى تقديم مشروع لائحة منذ عام 2007 إلى الأمم المتحدة لتجريم دفع الفدية للجماعات الإرهابية، وقد حظيت اللائحة بتأييد دولي وأممي وبمصادقة مجلس الأمن تحت رقم 1904 في 17 ديسمبر 2009، والذى يجرم دفع الفدية للأشخاص والجماعات والمؤسسات والكيانات الإرهابية، وهذه اللائحة مكملة للائحتين الأمميتين، لائحة 1267 الخاصة بمكافحة تمويل نشاطات الجماعات الإرهابية، واللائحة رقم 1373 التي تخص تمويل الإرهاب ومكافحته، وفي هذا الصدد أكد إلياس بوكراع الخبير الجزائري المتخصص في الجماعات الإسلامية المسلحة، والذى ساهم في إعداد الائحة، أن" المال عنصر هام للغاية في تطوير الإرهاب، وعندما نعمل على نفاد موارد تمويل هذه الظاهرة فنحن نعمل على القضاء على الإرهاب في حد ذاته"[9]، وأكدت الجزائر موقفها هذا من خلال رفضها دفع فدية مقابل الإفراج عن دبلوماسييها السبعة الذين تم اختطافهم في مدينة غاو شمال مالى من قبل جماعة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا منذ 5 أفريل 2012، وذلك بعد سيطرة حركة تحرير الأزواد وجماعة أنصار الدين ومجموعات تابعة لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي على منطقة شمال مالي في مارس 2012[10].

وبالرغم من وجود إرادة جزائرية قوية في القضاء على أهم مصدر من مصادر تمويل الجماعات الإرهابية والمتمثل في دفع الفدية، خاصة بعد صدور اللائحة الأممية التي تقضى بتجريم ذلك، إلا أنها لم تدخل حيز التنفيذ والتطبيق الفعلى، حيث قبلت دولة مالى وتحت ضغط فرنسي بعملية المقايضة ومبادلة الرهينة الفرنسي المحتجز لدى قاعدة الصحراء بفدية، وإطلاق سراح 04 من الإرهابيين كانوا مسجونين لدى مالى، أحدهم من جنسية جزائرية مطلوب من العدالة الجزائرية كان ينتظر تحويله وتسليمه إلى السلطات الجزائرية التى وقعت اتفاقا قضائيا مع سلطات مالى في هذا الشأن[11]، وفي هذا السياق دخلت الجزائر في أزمة دبلوماسية مع مالي

لاتهامها بالتوسط للجماعات الإرهابية في حصولها على فديات مقابل إطلاق المختطفين الغربيين لديها، خاصة وأن بعض التقارير تشير إلى أن عدد من جنرالات مالي كانوا يتقاضون دخولا كبيرة من تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي مقابل معلومات يحصل عليها هذا التنظيم[12].

لذلك قامت الجزائر بعقد اجتماعات تنسيقية مع دول المنطقة من أجل تطبيق اللائحة الأممية على اعتبار أن دفع الفدية هو أحد الأدوات الأساسية لتمويل الإرهاب، حيث تشير التقارير إلى أن مبالغ الفدية المقدمة في سنة 2010 لوحدها تقدر بأكثر من 100 مليون أورو نقدا[13]، لذلك فإن الموقف الرسمي الجزائري رافض لدفع الفدية لأن ذلك يعد وسيلة هامة لقطع أهم طريق من طرق تمويل الإرهاب، كما لعبت الجزائر دورا هاما في خلق إجماع إقليمي ودولي، حيث استطاعت استمالة الولايات المتحدة الأمريكية لرأي الجزائر القاضي برفض الفدية مقابل الإفراج عن المختطفين لأن أموال الفدية تذهب لدعم الإرهاب في المنطقة، حيث طلبت الجزائر من الولايات المتحدة الأمريكية عبر العديد من المسؤولين الأمنيين الذين زاروا الجزائر في إطار سياسة تفعيل التعاون الأمني بين البلدين الرمي بثقلها في مجلس الأمن للحصول على لائحة ملزمة تجرم دفع الفديات للجماعات الإرهابية في حالات خطف الرهائن.

وقد طالبت الجزائر بوجوب ليس فقط رفض ابتزاز الجماعات الإرهابية بل تجريم دفع الفدية لها مقابل الإفراج عن الرعايا المختطفين لما يمثله من عمل وسند محفز لنشاطها، ووجد الاقتراح الجزائري صدى في أوساط الدول الدائمة العضوية بمجلس الأمن التي تساند أغلبيتها اللائحة الأممية بما فيها بريطانيا، في حين بقي الموقف الفرنسي متحفظا على اللائحة الأممية التي تقضي بتجريم دفع الفدية للإرهابيين، وهو ما قد يعرقل الجهود الجزائرية في هذا الإطار خاصة بالنظر إلى الدور الفعال الذي تلعبه فرنسا في المنطقة، وبذلك فإن سياسة فرنسا في منطقة الساحل الإفريقي تظهر على أنها تتعارض مع السياسة الجزائرية في العديد من النقاط كالتدخل العسكري ودفع الفدية.

3- رفض التفاوض مع الجماعات الإرهابية:

لقد رفضت الجزائر التفاوض مع الجماعات الإرهابية أيا كان نوعه، كما رفضت دخول بعض دول المنطقة كوسيط للتفاوض بين الجماعات الإرهابية، كما كان عليه الحال في أحداث القاعدة النفطية بمنطقة تيقنتورين في عين أمناس جنوب شرقي الجزائر بولاية إليزي التي نتج عنها احتجاز ما يقارب 700 عامل بالقاعدة منهم 132 رعية أجنبية وربط أجسادهم بأحزمة ناسفة وزرع ألغام في محيط المنشأة، وقد طالبت المجموعة المسلحة السلطات الجزائرية بالتفاوض معها وتحقيق مطالبها المتمثلة في الحصول على 20 سيارة دفع رباعي مزودة بكمية كافية من الوقود وبممر آمن يوصل إلى الحدود المالية، إضافة إلى إطلاق سراح عناصر من الجماعة تم احتجازهم في وقت سابق[14]، إلا أن الجزائر فضلت الخيار العسكري لحماية أمنها من خلال تدخل الجيش لإنقاذ الرهائن بدلا من التفاوض، وبعيدا عن الضغوطات الخارجية والتدخل الأجنبي، وتدخل هذه العمليات ضمن مبدأ الدفاع عن السيادة الوطنية الموكلة إلى الجيش الوطني الجزائري والمحددة مهامه دستوريا بحماية حدود الدولة الجزائرية وعدم خوض أي حرب خارج الحدود.

وقد كان خيار عدم التفاوض مع الجماعات الإرهابية جوهر سياسة الجزائر في تعاملها مع الجماعات الإرهابية بعد نهاية المهلة التي قدمتها على إثر مشروعي الوئام المدني والمصالحة الوطنية، كما أن مبدأ رفض التفاوض مع الجماعات الإرهابية ظل مبدءا ثابتا بالرغم من الضغوطات التي تعرضت لها الدبلوماسية الجزائرية من قبل هذه الجماعات، خاصة في ما يتعلق بسلامة رعاياها المختطفين لدى تلك الجماعات كقضية الدبلوماسيين الجزائريين السبعة

المختطفين لدى جماعة التوحيد والجهاد في شمال مالى، والتى أكدت الجماعة تصفية أحدهم وهو نائب القنصل الجزائري بمدينة غاو (الطاهر تواتي) كورقة للضغط على الحكومة الجزائرية قصد تلبية مطالبهم، كما رفضت الجزائر مبدأ مقايضة تحرير الرهائن بإخلاء سبيل بعض الإرهابيين المسجونين لديها أو لدى بعض دول المنطقة.

وفي هذا السياق استطاعت الدبلوماسية الجزائرية كسب تأييد العديد من الأطراف الدولية لجانب من أطروحتها الأمنية المتعلقة بعدم التفاوض مع الإرهابيين، وتبني الخيار العسكري لمواجهة أي تهديد لها داخل حدودها كما حدث في عملية تيقنتورين، حيث أكد الرئيس الأمريكى "باراك أوباما" في أول بيان نشره البيت الأبيض بخصوص هذه العملية الإرهابية، أن مسؤولية هذه المأساة تقع على عاتق الإرهابيين الذين نفذوها، والولايات المتحدة الأمريكية تدين أعمالهم بأقوى العبارات، في إشارة منه إلى تأييده للتدخل العسكرى الجزائرى في عملية تحرير الرهائن الذين كانوا محتجزين بالموقع الغازي بتيقنتون وعدم التفاوض مع المجموعة الإرهابية التي طالبت السلطات الجزائرية بإطلاق سراح عناصر من التنظيم كانت قد احتجزتهم في وقت سابق، كما صرحت وزيرة الخارجية الأمريكية في ذلك الوقت "هيلاري كلينتون:

" لا أحد يعرف أفضل من الجزائر شراسة الإرهابيين خاصة وأن الجزائر قادت حربا قوية ضد الإرهابيين لعدة سنوات ترتب عنها خسائر بشرية ومادية كبيرة"[15].

وقد ظهر موقف الولايات المتحدة الأمريكية منسجما مع موقف الجزائر الرافض للتفاوض مع الإرهابيين، حيث امتنعت عن توجيه أي انتقادات لتدخل الجيش الجزائري من أجل تحرير الرهائن المحتجزين رغم سقوط ضحايا من الرعايا الأمريكيين في العملية.

أما بالنسبة لفرنسا فقد اعتبر الرئيس الفرنسي هولاند أن الجزائر اتخذت الحلول الملائمة عندما واجهت الإرهابيين الذين اعتدوا على المنشأة الغازية بعين أمناس ، كما صرح وزير الشؤون الخارجية الفرنسية "لوران فابيوس" لإذاعة أوروبا 1:

إن السلطات الجزائرية اضطرت لاتخاذ قرار الهجوم لتحرير الرهائن بالمركب الغازي بتيقنتورين....وأستغرب الأمر حين يتم اتهام الجزائر بالرغم من أنها كانت مضطرة للتدخل[16].

كما قام رئيس الوزراء البريطاني دافيد كاميرون في زيارته للجزائر يومى 30 -31 جانفى 2013 والتى تعد أول زيارة لرئيس وزراء بريطاني للجزائر منذ سنة 1962 بتصريح لوسائل الإعلام جاء فيه:

"إن الجزائر وبريطانيا العظمى متحدتان في مجال مكافحة الإرهاب، وأن البلدين عانا من الظاهرة ويفهمان بعضهما جيدا، وأن زيارتى تهدف إلى تعزيز الشراكة الثنائية في مجال مكافحة الإرهاب بالساحل الإفريقي، وأقدم تعازي بلادي إلى الجزائر على ضحايا الهجوم الإرهابي الذي تعرض له الموقع الغازي لتيقنتورين"[17] .

وجاءت مواقف هذه الدول المدعمة للسياسة الجزائرية بالرغم من أن جميعها فقدت عدد من الضحايا في العملية، وذهبنا في تحليلنا لأسباب ذلك إلى أن الدول الكبرى تعتبر الجزائر قوة إقليمية بالمنطقة لا يجب الدخول معها في صراعات مباشرة حتى على مستوى المواقف، لأن ذلك يعني خسارة حليف إستراتيجى لتلك الدول في المنطقة خاصة في مجال مكافحة الإرهاب، وذلك بعد التجربة التى اكتسبتها الجزائر في هذا المجال، بشهادة القوى الكبرى.

آلية التنسيق والتعاون الأمني:

تهدف السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه منطقة الساحل الإفريقى إلى تحقيق أمنها القومى، وبناءا على ذلك تتبنى الجزائر إستراتيجية أمنية في المنطقة تشمل جميع الجوانب الداخلية والخارجية، باعتبار أن السياسة الخارجية مرآة للسياسة الداخلية، ولذلك

اعتمدت على آليات العمل الأمنى المشترك على كافة المستويات الداخلية والإقليمية والمحلية.

1-تعزيز القدرات الأمنية الجزائرية:

لقد سعت الجزائر في إطار حربها الطويلة على الإرهاب إلى تعزيز قدراتها الذاتية من خلال الحصول على أسلحة متطورة عبر العديد من صفقات السلاح التي أبرمت مع مختلف الدول الغربية، فقد أنفقت حوالي مليار دولار لحماية حدودها حسب المسؤولين الجزائريين، يقدر تعداد القوات الجزائرية بأكثر من 147 ألف عنصر، كما يقدر حجم الإنفاق العسكري السنوي بـ 4٪ من الناتج الإجمالي، حيث تضاعفت ميزانية الدفاع في السنوات الأخيرة (5,3 مليار دولار سنة 2009)، كما ، وبذلك فإن ميزانية الجزائر المخصصة للدفاع تعادل ست مرات ميزانية دول الساحل الإفريقي مجتمعة[18].

وبذلك تعد الجزائر البلد الرئيسي والوحيد في منطقة الساحل الإفريقى الذى يملك جيشا قويا وخبرة في مكافحة الإرهاب خلال الأزمة الجزائرية التي خلفت ما يزيد عن 200000 قتيل، بالإضافة إلى إمكانياتها الإقتصادية خاصة في مجال الموارد مما يجعل منها أكبر قوة إقليمية في المنطقة، و لاعبا رئيسيا في الحرب ضد القاعدة ببلاد المغرب الإسلامى[19]، وقد تطلب تطوير المنظومة الدفاعية الجزائرية الحصول على أسلحة متطورة من القوى الكبرى المصدرة للسلاح، الأمر الذى استلزم تحسين صورة البلاد خارجيا بعد العزلة التى فرضت عليها خلال الأزمة الداخلية التي عاشتها الجزائر لأكثر من عشر سنوات، حيث سعى الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى استعادة ثقة الأطراف الدولية في السياسة الجزائرية، وبموجب ذلك قامت استراتيجية الجزائر على تنويع الشركاء العسكريين ، لأن الجزائر تهدف من خلال تدعيم قوتها العسكرية إلى لعب لعب دور قيادي في منطقة شمال إفريقيا والساحل.

2-التعاون والتنسيق الأمني الإقليمي:

تتبنى الجزائر مقاربة أمنية إقليمية تقوم على أولوية العمل الأمنى الإقليمى المشترك بين دول إقليم الساحل الإفريقى، لذلك ساهمت في تأسيس مركز قيادة إقليمي في تمنراست (في الجنوب الجزائري) بهدف تنسيق تحركات جيشها مع تحركات جيوش كل من موريتانيا ومالى والنيجر، لذلك يعد إنشاء قيادة الأركان للعمليات العسكرية المشتركة (CEMOK) في 21 أفريل 2010، أهم مبادرة أمنية للجزائر في المنطقة، وتشارك في هذه القيادة أربع دول هى مالى والجزائر وموريتانيا والنيجر، ويقع مقرها بمدينة تمنراست جنوب الجزائر، وتضم وحدة الاندماج والاتصال(UFL) ، الخاصة بتجميع المعلومات والمتواجد مقرها في الجزائر العاصمة[20]، ويعد اتفاق تمنراست مرجعية للعمل المشترك في الساحل الإفريقى، من خلال التنسيق الأمني الجماعي بين الدول الأعضاء في مواجهة التهديدات الأمنية بما فيها تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.

وفي إطار هذه المبادرة تم الإتفاق بين وزراء خارجية مالى والنيجر وموريتانيا والجزائر في 20 ماى 2011 على تشكيل قوة مشتركة قوامها 75 ألاف جندى من بينهم 5000 من قبائل التوارق لمحاربة تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامى وتأمين منطقة الساحل والصحراء، الأمر الذي لم يتجسد على أرض الواقع، ولم يتعدى القيام ببعض التدريبات المشتركة،

وبالرغم من أهمية مبادرة إنشاء قيادة الأركان للعمليات العسكرية المشتركة إلا أن العديد من المختصين يعيب عليها عدم توسيعها لتشمل دول فاعلة في منطقة الساحل الإفريقي كليبيا وتشاد والمغرب وغياب التنسيق الداخلى بين أطراف المبادرة، وتغليب المصلحة القطرية على حساب المصالح المشتركة.

ويشمل التعاون الأمني الجزائري مع دول منطقة الساحل الإفريقي جوانب عديدة منها ما يتعلق بالشق

اللوجيستي والإستخباراتي، ففيما يتعلق بالجانب اللوجستى قامت الجزائر في العديد من المرات بتزويد قوات دول الساحل بالعتاد العسكري لمواجهة تهديدات الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة وغيرها من التحديات الأمنية، فعلى سبيل المثال قامت الجزائر بإرسال أول طائرة شحن محملة بكميات معتبرة من التجهيزات العسكرية إلى مالى في 04 ماى 2009 وهذا بعد استلام السلطات الجزائرية لقائمة الإحتياجات العسكرية من نظيرتها المالية على إثر زيارة وفد عالي المستوى تابع لوزارة الدفاع الجزائرية إلى مالى[21]، كما قدمت الجزائر العديد من المساعدات منها إرسال معدات عسكرية إلى شمال مالى في ديسمبر 2011، وإرسال محترفين عسكريين لتدريب مجموعة مسلحة مكونة من 200 شخص في منطقة " إيكيديان" شمال مالى، كما تقوم القوات الجزائر بتدريب عناصر من الجيش والشرطة المالية بصفة منتظمة في مختلف قواعدها العسكرية بمنطقة تمنراست[22].

وقد حاولت الجزائر وضع خارطة طريق بقمة مارس 2011 في الجزائر التي جمعت سبع دول إفريقية بالمنطقة وحددت مبادئها الداعية إلى ضرورة تكثيف جهود التنسيق فيما بينها، دون الرضوخ لتدخلات أو ضغوطات خارجية كما حدث في قضية التدخل الفرنسي في دفع الفدية، بالإضافة إلى إيجاد آليات للتنسيق على المستوى الاستخباراتى والأمنى[23]، كما عقدت عدة اجتماعات في نهاية شهر سبتمبر من سنة 2011 لمجلس رؤساء أركان الجزائر ومالى وموريتانيا والنيجر بهدف وضع إستراتيجية موحدة لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، وبعدها الإجتماع الوزاري لدول الميدان يوم 7 أوت 2012 في العاصمة النيجيرية" نيامى" الذى أكد على تفعيل "إستراتيجية الأمن والتنمية ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي، وبعد إعلان إنفصال شمال مالى شاركت الجزائر في كل اللقاءات الأمنية الرامية لإيجاد حل للأزمة، منها لقاء القادة العسكريين لكل من الجزائر، مالي، موريتانيا، النيجر، وهي الدول الأعضاء في قيادة العمليات المشتركة(Cémoc) في 11 جويلية 2012 بنواقشط في موريتانيا لدراسة الوسائل الممكنة لمواجهة الأزمة في شمال مالي، ومساعدة الدولة المالية في استعادة سيادتها على كامل التراب المالي[24].

وقد كانت هذه اللقاءات تهدف إلى وضع إستراتيجية مشتركة لمكافحة الإرهاب، وتفعيل آليات التعاون الثنائي والإقليمي في مجال حفظ السلم والأمن والتنمية الإقتصادية والإجتماعية في منطقة الساحل الإفريقي، حيث يشكل التعاون على المستويين الثنائي والإقليمي إطارا هاما لا يمكن تجاوزه من أجل مكافحة الإرهاب بشكل فعال دون تقديم أية تنازلات، وذلك لا يتم إلا في ظل مقاربة متكاملة بين دول المنطقة تتمحور حول عدة مستويات، فعلى المستوى الوطني تقوم المقاربة على مسؤولية الدول في القيام بمكافحة فعالة وشاملة ضد الإرهاب، أما على المستوى الثنائي فتتضمن ترقية تعاون إقليمي مهيكل شامل قائم على حسن النية، وتضمن على المستوى الدولي مشاركة فعالة في الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب من خلال المشاركة في كل الأدوات القانونية والسياسية لمكافحة الإرهاب[25]، وعلى أسبقية دول المنطقة في التكفل بالمشاكل والتحديات التي تواجه منطقة الساحل والصحراء.

3-التعاون الأمني الدولي:

تتبنى الجزائر مقاربة أمنية في منطقة الساحل الإفريقي تنطلق من السياسة الشاملة للجزائر في مكافحة الإرهاب، والتي تقوم على مبدأ التعاون والتنسيق الأمني الدولي على المستوى الإستخباراتي واللوجستي والخبراتي دون التدخل العسكري، وتقوم المقاربة الجزائرية في هذا الإطار على التنسيق الأمني والمساعدة التقنية (التكوين والسلاح الضروري لمكافحة الإرهاب)، وهو ما ظهر في علاقاتها مع مختلف الفواعل الدولية كالولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبر بأن الجزائر شريك أساسي في مكافحة

الإرهاب، وقد قبلت بالدور الريادي للجزائر في منطقة الساحل الإفريقي، لأنها لا ترى حل سوى ترك الجزائر على رأس المبادرة في مكافحة الإرهاب باعتبارها أكبر قوة إقليمية في المنطقة[26]، كما أن التعاون الجزائرى الأمريكى جاء في ظل استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في مكافحة الإرهاب والتي تعتبر أن دول شمال إفريقيا ومنها الجزائر أصبحت معبرا لجماعات إرهابية إلى أوروبا وأمريكا وهو ما بات يهدد الأمن والسلم الدوليين[27].

وبعد أحداث 11 سبتمبر 2001 نجح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في إعادة الجزائر إلى مركزها كحليف للولايات المتحدة وأوروبا في الحرب الدولية على الإرهاب، وفي المقابل وافقت إدارة الرئيس بوش على بيع تجهيزات تكنولوجية عسكرية للجزائر، بما فيها نظارات الرؤية الليلية، لمحاربة الجماعات المسلحة، كما جاءت عناصر من القوات الخاصة الأمريكية إلى جنوب الجزائر لتدريب وتجهيز ومساعدة القوات الخاصة الجزائرية على محاربة الجماعة السلفية للدعوة والقتال، وقد شارك الجيش الجزائري في عدد من المناورات العسكرية التي نظمها الجيش الأمريكي وحلف شمال الأطلسي.

كما أشركت الولايات المتحدة الأمريكية الجزائر في مبادرة الساحل الإفريقى لمحاربة الإرهاب التى تطورت وأصبحت المبادرة العابرة للصحراء لمواجهة الإرهاب التى تهدف إلى تكوين دول شمال إفريقيا ودول الساحل الإفريقى على مواجهة الإرهاب ومكافحة الهجرة غير الشرعية والمتاجرة بالبشر وبالأسلحة والمخدرات التهريب، ومنع الجماعات الإرهابية من اتخاذ منطقة الساحل الإفريقى كقاعدة خلفية لهم، خاصة أمام ضعف دول المنطقة وعجزها عن مراقبة حدودها وعن مواجهة هذه الجماعات، وتوحيد جهود دول المنطقة من أجل التنسيق الجهوى بينها في هذا الإطار، والتركيز على الأبعاد التقنية في عملية مواجهة هذه الظاهرة، وإجراء مناورات عسكرية مشتركة بالصحراء الكبرى، في إطار مجموعة من المبادرات التي كانت الجزائر طرفا فيها كمبادرة " بان الساحل"، التى توسعت لتصبح المبادرة العابرة للصحراء ، ومن بين آليات تنفيذ مبادرات الساحل الإفريقي مجموعة من التمرينات والمناورات العسكرية في الصحراء الإفريقية مع الدول المعنية أهمها مناورات " Flintlock" في سنة 2005 التي شاركت فيها الجزائر[28].

وساعد التعاون بين الولايات المتحدة والجزائر في مجال الأمن بصورة كبيرة في وضع حد للعزلة التى كانت تعيش فيها الجزائر في التسعينات من القرن الماضى، وبرزت الجزائر ساحة للحرب على الإرهاب تتلاقى فيها بوضوح مصالح الولايات المتحدة وفرنسا، لذلك يرى بعض المختصين أن الجزائر أصبحت في عهد بوتفليقة وفي البيئة الجيوستراتيجية الجديدة عنصرا من عناصر "محور الخير" مقابل "محور الشر".

كما كانت سياسة الجزائر مع دول المتوسط التي تعتبر امتدادا لمنطقة الساحل الإفريقى جزءا من استراتيجية الجزائر الشاملة في مكافحة الإرهاب ، خاصة وأنها تشترك معها في نفس التهديدات كالإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة السرية، وظهر ذلك بوضوح من خلال مشاركة الجزائر في كافة المبادرات الأمنية في المتوسط، كالشراكة الأورومتوسطية التى كان الدافع إليها أمنى أكثر منه اقتصادي أو ثقافي، خاصة بالنظر إلى التهديدات الخارجية التي توسعت مع ظهور موجة الإرهاب الدولي بعد أحداث 11 سبتمبر، وانتشار الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية التي كانت أوروبا مسرحا لها، مما استدعى النخب الأوروبية إلى ضرورة البحث عن استراتيجية للسلم والأمن على مستوى حوض البحر الأبيض المتوسط من خلال لقاء برشلونة في سنة 1995 لإقامة شراكة أورومتوسطية، بالإضافة إلى انضمامها للحوار الأطلسى في 2002، واجتماع 5+5، وذلك من أجل مشاركة جزائرية فعالة في إقامة نظام أمني في المنطقة المتوسطية بما يعزز استقرارها.

خاتمة:

لقد استطاعت الدبلوماسية الجزائرية أن تحصل على اعتراف القوى الكبرى التى تمتلك مصالح متعددة بمنطقة الساحل الإفريقى بدور الجزائر وأحقيتها في إدارة أزمات الدول المجاورة انطلاقا من موقعها الإستراتيجى وثقل مكانتها في العلاقات الإفريقية الإفريقية وتجربتها الأمنية في محاربة الإرهاب وانخراطها في أكثر من مخطط أمني لمواجهة الخطر العابر للأوطان والمساهمة في أمننة الساحل، من أجل تحقيق هدف اساسي هو ضمان الأمن القومي للجزائر.

ولذلك فإن المقاربة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقى تقوم بالأساس على مكافحة الإرهاب وتجفيف منابعه بكل الطرق والوسائل، وبتفعيل الجهود الداخلية و الإقليمية والدولية لتحقيق ذلك، وبالرغم من صعوبة الأمر، إلا أن المختصين في الشؤون الأمنية يقرون بإمكانية حصول ذلك في حال توفر ثلاث عوامل أساسية أولها توفر إرادة سياسية حقيقية لمحاربة ظاهرة الإرهاب، وثانيها تعريف وتحديد مفهوم الإرهاب، بحيث يكون مفهوما موحدا وليس مطاطيا يتم توظيفه حسب مصالح الأطراف الدولية، وثالثها وضع إستراتيجية محكمة لمكافحة الإرهاب على الصعيد الدولي، حيث يتحتم على الجزائر تبني مفهوم للأمن القومى وتحديد مقاربة أمنية واضحة في منطقة الساحل الإفريقى تدافع عنها وتقنع الشركاء بها خاصة وأن منطقة الساحل الإفريقي تمثل عمق الجزائر الإستراتيجى وحزامها الآمن ومعبرها الحيوى إلى القارة الإفريقية.

كما أن تشعب مشكلات الساحل الإفريقى وتعقيداتها تستدعى تبني مقاربة شاملة للأزمات التي تعرفها المنطقة، والتخلى عن الحلول الجزئية والترقيعية، كما يجب أن تقوم هذه المقاربة على التنسيق في العمل ، وتوحيد الرؤي وتجميع الوسائل، والإجماع في القرار، والإنتقال أكثر نحو الفعل والتطبيق، والخروج من دائرة الكلام والتوصيات تكون في مستوى التحديات، وقبل كل ذلك توفر إرادة سياسية حقيقية لدى دول منطقة الساحل الإفريقي.

إضافة إلى مزاوجة الحل الأمنى بالحل الإقتصادى والإجتماعى والسياسى، فالحل الأمنى على أهميته، لا يكفي وحده لإيجاد حلول جذرية لمشاكل المنطقة، بل يتطلب جهودا على كافة المستويات الأخرى كبعث مشاريع التنمية، للتخفيض من نسب الفقر والبطالة، وإطلاق الحريات، وفتح المجال أمام المشاركة السياسية.

الهوامش:

[1] خالد حنفي علي، «الكيانات المستقلة على الحدود العربية الإفريقية»، **السياسة الدولية**، عدد 185، جويلية 2011، ص30.

[2] Martina Lagatta, Ulrich Kaorck, Manuel Manrique, Pekka Hakala, L'Algérie: un potentiel sous-exploité pour la coopération en matière de sécurité dans la région du Sahel, Bruxelles ,24 juin 2013 ,pp17-18.

[3] عاطف قدادرة«الجزائر ومالى متفقتان حول التمسك بالحل السياسي بدل العسكري» ، **الخبر**، يومية جزائرية، عدد6764، ، ص3.

[4] محمد بن أحمد، تقارير أمنية، الحدود الجنوبية للجزائر ستتحول إلى منطقة نشاط لأكثر من 3 آلاف إرهابى، الخبر(يومية جزائرية)، عدد 6974، 3 فيفري 2013، ص03.

[5] Luis Simon , Alexander Matte Lare, Amelia Hadfield, **une stratégie cohérente de l'UE pour le Sahel,** direction générale des politiques externes de l'UE, mai 2012

[6] بوحة قوي إشكالية الأزمة المعقدة في الساحل الإفريقي،

http://www.bouhania.com/news.php?action=view&id=24212/03/2013.

[7] خالد عبد العظيم، «الجوار المالي: التداعيات الإقليمية لانفصال أزواد في مالي»، مرجع سبق ذكره، ص 113.

[8] محمد بن محمد، «طائرات من دون طيار في الحرب على القاعدة بالساحل»، **الخبر**، يومية جزائرية، عدد 6741، 10 جوان 2012.، ص3.

[9] Boukraa, Lies., «Du Groupe Salafiste pour la prédication et le combat (GSPC) à Al-Qaida au Maghreb Islamique (AQIM)»,**African Journal on Terrorism Studies**,n 1-2010, pp. 35-57.

[10] عثمان لحياني، «القاعدة تجني 120 مليون أورو من الفدية»، **الخبر**(يومية جزائرية)، المرجع نفسه، ص3

[11] **Amar Bouzid,Amal F. C. et Malika Aït-Amirat, Sahel au cœur de la tourmente,(le Dossier d' El Djeich) revie d'Al Djeich, Avril 2010,n 561,p33.**

[12]خالد عبد العظيم: الجوار المالي: التداعيات الإقليمية لإنفصال أزواد، مرجع سبق ذكره، ص 113.

[13] محمد الصالح، **المقاربة الأمنية والسياسية للجزائر تلقى دعم القوى الكبرى:**

http://www.djazairess.com/elmassa/40148

[14] محمد بن أحمد، الإرهابيون يطالبون بـ 20 سيارة دفع رباعي وممر آمن، الخبر(يومية جزائرية)، عفي المرجع نفسه، ص03.

[15]- Martina Lagatta, Ulrich Kaorck, Manuel Manrique, Pekka Hakala, op.cit ,p19

[16] حميش سليمان، لوران فابيوس قال أن الجزائر كانت مضطرة للرد على الإرهابين، الخبر، عدد 6961، مرجع سبق ذكره، ص03.

[17]http://www.bbc.co.uk/news/uk-21107320 "Algeria: European Foreign Policy matters for the UK" .

[18] Laurence Aidaa Ammour , **«La coopération de sécurité au Maghreb et au Sahel : l'Ambivalence de l'Algérie»**, bulletin de la sécurité Africaine ,une publication du centre d'études stratégiques de l'Afrique, NO. 18 / Fevrier 2012 ,Pp03

[19] Martina Lagatta, Ulrich Karock, Manuel Manrique, Pekka Hakala, op.cit , p06.

[20] Luis Simon , Alexander Mattelare, Amelia Hadfield- ,op.cit,p35.

[21] Salima Tlemçani ,«Lutte contre El Qaida dans la région du sahel aide militaire de l'Algérie au Mali, le Quotidien El Watan,n 5626,05/05/2009, p04.

[22] Laurence Aïdaa Ammour , **«La coopération de sécurité au Maghreb et au Sahel : l'Ambivalence de l'Algérie»,op.cit** ,p04

[23] بوحنة قوي، **استراليجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل، مرجع سبق ذكره، ص 05.**

[24] Zine Cherfaouim, Alger, Niamey et Nouakchott décident de renforcer les capacités du Cémoc El Watan, 12 juillet 2012.

[25] Amar Bouzid,Amal F. C. et Malika Aït-Amira, op.cit ,p28..

[26] Chena, S, 'Portée et limites de l'hégémonie algérienne dans l'aire sahélo-maghrébine', Hérodote, 142 (3),2011, p112

[27] The White House Washinton,«**the national security strategy of the united states of America»**, may 2010, pp 7-14.

[28] Abdecelem Ikhlef , Le Sahel défaillaànt – Arc de Tous les risques- , **Horison ,n 01** , M a r s, 2010,p06.